«المواصلات والاتصالات» تعلن الفائزين في مسابقة «سستيناثون للتنقل المستدام»

أعلنت وزارة المواصلات والاتصالات الفائزين في مسابقة «سستيناثون للتنقل المستدام» الموجهة الى طلبة الجامعات، وذلك خلال فعالية شهدت إطلاق حزمة من مبادرات الوزارة في مجال الاستدامة، تماشيًا مع عقد الأمم المتحدة للنقل المستدام، بحضور عدد من الوزراء والقيادات التنفيذية والأكاديميين، وبمشاركة خالد المقود المنسق المقيم للأمم المتحدة لدى مملكة البحرين.

وتهدف مسابقة «سستيناثون للتنقل المستدام» إلى تحفيز الابتكار في حلول النقل البري المستدام، وتمكين الشباب البحريني من المساهمة في تطوير القطاع.

وأعربت الوزارة عن شكرها لأعضاء لجنة التحكيم على جهودهم وخبراتهم التي أسهمت في نجاح المسابقة وضمان جودة مخرجاتها.

وبهذه المناسبة، أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، أن المبادرات التي تم إطلاقها تجسد التزام الوزارة بترسيخ الاستدامة كنهج مؤسسي متكامل يعزز جودة الخدمات ويرفع جاهزية القطاعات التابعة لها، ويدعم تحقيق أهداف التنمية الشاملة في مملكة البحرين.

وأشار إلى أن المبادرات تنسجم مع توجهات المملكة نحو الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060، من خلال تنفيذ خطط وطنية متكاملة لخفض الانبعاثات، وتوسيع الرقعة الخضراء، واعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة.

وأوضح أن قطاعي المواصلات والاتصالات يمثلان ركيزة أساسية في دعم النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة، مؤكدًا أن مسؤولية الوزارة تشمل ضمان استدامة وكفاءة البنية التحتية وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحديات المستقبلية.

وأضاف أن إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المملكة لعام 2022 بلغ نحو 33.8 مليون طن متري، فيما يمثل قطاع النقل ما يقارب 10% من إجمالي الانبعاثات، الأمر الذي يستدعي تسريع تبني حلول مبتكرة ومستدامة في هذا القطاع الحيوي.

وفي هذا السياق، أشادت نور بنت علي الخليف وزيرة التنمية المستدامة الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادي، بالدور الذي تضطلع به وزارة المواصلات والاتصالات في تعزيز النقل المستدام، مثنيةً على الخطوات النوعية التي انتهجتها الوزارة لتنفيذ المبادرات المستعرضة، والتي تعكس ريادة مملكة البحرين ومواكبتها للمعايير الدولية، مؤكدةً كفاءة نموذج العمل الذي تبنته الوزارة في دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في صلب عملياتها.

من جانبها، أكدت فاطمة عبدالله الظاعن وكيل النقل البري والبريد بوزارة المواصلات والاتصالات ورئيس لجنة الحوكمة والاستدامة بالوزارة، أهمية إطلاق تقرير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) للوزارة وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، والذي يُعد الأول من نوعه على مستوى الوزارات والجهات الحكومية، مشيرة إلى أن التقرير يعكس التزام الوزارة بمبادئ الشفافية والإفصاح المؤسسي، ويقدم قراءة شاملة لأداء قطاعاتها في الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، ويحدد مجالات التطوير بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، مع دعم الكفاءات الوطنية الشابة وتمكينها من الحصول على شهادات متخصصة.

كما أوضحت الظاعن أنه، وفي إطار دعم الاستدامة، وقعت الوزارة مؤخرًا مذكرة تفاهم مع منصة «صفاء»، لتعزيز الشراكة مع المنصات الوطنية الداعمة للبيئة، وتفعيل آليات التعويض الكربوني عبر مشاريع بيئية معتمدة، وربط التعويض بخطط خفض الانبعاثات تدريجيا، بما يضمن التوازن بين النمو التشغيلي والالتزام البيئي، والمساهمة في الوصول إلى الحياد الكربوني وفق الأطر الوطنية والدولية.

كما أشارت إلى تدشين الوزارة لمنصة مشاريعها المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، بهدف تعزيز إدارة المشاريع الحكومية وربطها بالأهداف التنموية، بما يرفع كفاءة التخطيط والتنفيذ، ويحسن آليات قياس الأثر، ويدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات.

بيت التمويل الكويتي - البحرين يحقق صافي الأرباح العائد إلى مساهمي البنك بقيمة 730.6 مليون دولار

أعلن بيت التمويل الكويتي – البحرين (KFH–البحرين) تحقيق صافي ربح عائد إلى مساهمي البنك بلغ 254.7 مليون دولار أمريكي خلال الربع الرابع من عام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 84.5% مقارنة بصافي ربح بلغ 138.0 مليون دولار أمريكي للفترة ذاتها من عام 2024، يتضمن ذلك ربحا غير متكرر ناتجا عن بيع أحد الاستثمارات. وبلغ نصيب السهم الأساسي والمخفض من الأرباح 2.2 سنت أمريكي في الربع الرابع من عام 2025، مقابل 1.1 سنت أمريكي في الربع الرابع من عام 2024. أما إجمالي الدخل الشامل العائد على مساهمي البنك خلال الربع الرابع من عام 2025 سجل نحو 11.4 مليون دولار أمريكي، بانخفاض نسبته 95.4%، مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2024 التي سجلت 245.0 مليون دولار أمريكي. وعلى صعيد النتائج السنوية، حقق بيت التمويل الكويتي – البحرين صافي أرباح عائدة على مساهمي البنك بقيمة 730.6 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 2025، محققا نموًا بنسبة 1.7% مقارنة بصافي أرباح عام 2024 البالغة 718.2 مليون دولار أمريكي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الدخل التشغيلي. وبلغ نصيب السهم الأساسي والمخفض من الأرباح خلال عام 2025 نحو 6.3 سنتات أمريكي، مقارنة بـ 6.2 سنتات أمريكي في عام 2024. وأدت الإدارة الحصيفة للتكاليف إلى تحسن نسبة التكلفة إلى الدخل لتصل إلى 26.1%، مقارنة بـ 27.9% في عام 2024.

وارتفع صافي الذمم التمويلية بنسبة 16.2% ليصل إلى 11.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس توسعاً مستداماً في المحفظة التمويلية. كما ارتفعت حصة الذمم التمويلية من إجمالي الأصول من 36.9% في عام 2024 إلى 40.1% في عام 2025، وهو ما يسلط الضوء على تركيز البنك المستمر على تعزيز محفظة التمويل الأساسية لديه.

كما سجل إجمالي الدخل الشامل العائد على مساهمي البنك خلال عام 2025 نحو 783.0 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 715.9 مليون دولار أمريكي في 2024، بارتفاع 9.4%. وحقق الدخل التشغيلي لعام 2025 نحو 1,291.8 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 1,156.1 مليون دولار أمريكي في العام 2024، بارتفاع 11.7%، بما يعكس استمرار جهود البنك في ترشيد الإنفاق وتحقيق الكفاءة التشغيلية. وارتفع إجمالي حقوق الملكية العائدة على مساهمي البنك في 31 ديسمبر 2025 بنسبة 3.4% ليبلغ نحو 5.2 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 التي سجلت 5.0 مليارات دولار أمريكي، وذلك نتيجة ارتفاع الدخل التشغيلي. كما سجل إجمالي موجودات مجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين ارتفاعًا ليصل إلى 29.0 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بـ27.1 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2024، بارتفاع 6.9%، مدفوعًا بنمو الذمم المدينة التمويلية وأصول الإجارة. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 3.6 سنتات أمريكي للسهم الواحد، وذلك خاضع لموافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي بيت التمويل الكويتي – البحرين. وفي تعليقه على النتائج، صرح السيد حمد عبدالمحسن المرزوق، رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي – البحرين، بالقول: «تعكس نتائج بيت التمويل الكويتي – البحرين لعام 2025 قدرته على المحافظة على أدائه رغم استمرار التحديات والظروف التشغيلية غير المستقرة. ولا يزال البنك واثقًا بمرونته وقدرته على الحفاظ على أدائه، مدعومًا بأسس مالية قوية ونهج حصيف واستباقي في إدارة المخاطر. وانطلاقاً من هذه النتائج الإيجابية وقوة المركز المالي للمجموعة، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين، بما يحقق توازناً بين مكافأة المساهمين على ثقتهم والحفاظ على مرونة رأس المال لدعم فرص النمو المستقبلية للمجموعة». وأضاف: «ومع انطلاقتنا بهويتنا الجديدة تحت مظلة علامة بيت التمويل الكويتي، فإننا على ثقة بأن هذا التحول الاستراتيجي سيفتح آفاقًا جديدة للنمو ويعزز تكامل أعمال المجموعة. وتبقى أولوياتنا لعام 2026 واضحة، والمتمثلة في ترسيخ مكانة البنك كخيار مصرفي إسلامي أول، مع الاستمرار في تحقيق قيمة مستدامة لكافة أصحاب المصلحة.» من جانبه، علق د. شادي زهران، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين، بالقول: «يمثل عام 2025 محطة مفصلية في مسيرة بيت التمويل الكويتي – البحرين، حيث نجح البنك في ترجمة مرحلة إعادة الهوية والانضمام الكامل إلى منظومة مجموعة بيت التمويل الكويتي إلى نتائج ملموسة على المستويين المالي والتشغيلي، أسهمت في استحواذ بيت التمويل الكويتي – البحرين على حصة نسبتها 20% في تمويل قطاع الأعمال بالمملكة. وقد انعكس ذلك في تحقيق نمو في الدخل التشغيلي بنسبة 11.7%، وارتفاع إجمالي الدخل الشامل العائد إلى مساهمي البنك بنسبة 9.4%، بما يؤكد متانة نموذج الأعمال وفعالية التكامل المؤسسي وقدرتنا على تحقيق أداء مستدام في بيئة مصرفية تشهد تغييرات وتحديات بشكل مستمر.» وتابع قائلًا: «وخلال هذه المرحلة، عمل البنك على تعزيز محفظته التمويلية لقطاع الأعمال والشركات حيث حظيت حلولنا التمويلية بإقبال ملحوظ من قبل هذا القطاع. وبالتوازي، واصلنا تطوير تجربة العملاء من الأفراد، وفي مقدمتها برنامج «حصادي» الادخاري، الذي رسّخ موقعه كأكبر برنامج جوائز ادخارية في المملكة وأسهم في تعزيز ثقافة الادخار وبناء علاقة مستدامة مع العملاء». واختتم الرئيس التنفيذي تصريحه بالقول: «وانطلاقاً من هذه المرتكزات، يواصل بيت التمويل الكويتي – البحرين تنفيذ أولوياته الاستراتيجية للمرحلة المقبلة، مع التركيز على النمو المتوازن وتعزيز الكفاءة التشغيلية والابتكار في الحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ونستند في ذلك إلى قوة المجموعة وخبراتها الإقليمية والعالمية، بما يتيح لنا توسيع نطاق أعمالنا وتعميق حضورنا في السوق المحلي وتقديم حلول مصرفية متطورة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء بكفاءة واستدامة».

○ د. شادي زهران.

○ حمد المرزوق.

في إطار الجهود الحكومية لتطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها..

جهاز المساحة والتسجيل العقاري يطلق النسخة الثانية من خدمة «تأكد»

في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى تطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها، أطلق جهاز المساحة والتسجيل العقاري النسخة الثانية من خدمة «تأكد»، والتي أضافت ميزة الاطلاع على أسعار العقار، بهدف تعزيز مستوى الشفافية وتقديم معلومات موثوقة داعمة لاتخاذ القرار في القطاع العقاري.

وبموجب هذه الخدمة، يمكّن للمستفيدين الاطلاع على متوسط أسعار العقارات في المجمع الذي يقع فيه العقار، وذلك من خلال إدخال رقم المجمع أو رقم العقار حيث يتم عرض مؤشرات الأسعار لآخر ثلاث سنوات استنادًا إلى بيانات دقيقة وموثوقة، بما يتيح تتبّع اتجاهات السوق العقاري والاستدلال على القيمة الحقيقية للعقار بحسب التداولات الفعلية للعقارات المشابهة في نفس المحيط.

وفي هذا السياق، أوضح سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمر، رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري أن الميزة التي تتيحها الخدمة تمثل قيمة مضافة لمخرجاتها، حيث تعتمد على بيانات المعاملات العقارية ويتم تحديثها بشكل تلقائي، مؤكدًا أن المؤشرات المعروضة تُعد استرشادية، وتعكس حركة السوق خلال الفترات الزمنية المحددة.

وبيّن أن الخدمة توفّر مؤشرات لأسعار مختلف أنواع العقارات، بما في ذلك الأراضي، والشقق، والمنازل وغيرها، الأمر الذي يمنح المستفيدين نظرة تحليلية شاملة تساعدهم على فهم حركة القطاع العقاري بشكل أفضل واتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة.

ونوّه الحمر إلى أن خدمة «تأكد» تُعد من الخدمات التي تشهد إقبالًا متزايدًا من المستفيدين، لما توفره من إمكانية التحقق الفوري من حالة العقار والتأكد من خلوه من أي قيود تمنع التصرف فيه، مشيرًا إلى أن عدد مستخدمي الخدمة منذ تدشينها في فبراير من العام الماضي وحتى نهاية يناير 2026 تجاوز 30 ألف مستخدم.

وأضاف أن خدمة «تأكد» حققت إنجازًا مهما بحصولها على المركز الأول في جائزة البحرين للمحتوى الرقمي 2025 ضمن فئة المستوطنات الذكية والتوسع العمراني في شهر يوليو 2025، ما يعكس جودة الخدمة وأثرها الإيجابي في تطوير منظومة الخدمات الرقمية، لافتًا إلى أن إطلاق خدمة «تأكد» بنسختها الثانية يأتي ضمن تبنّي حلول رقمية مبتكرة تسهم في توسيع نطاق البيانات المقدمة للمستفيدين، وتحسين سهولة الوصول إلى المعلومات العقارية، بما يدعم كفاءة الإجراءات، ويرفع مستوى الشفافية في السوق العقاري.

كما أوضح سعادته أن عملية التطوير مستمرة، بما يعكس التزام الجهاز بمواكبة التوجه الحكومي الرامي إلى تحسين كفاءة وجودة كل الخدمات الحكومية، وتسهيل إتمام الإجراءات وإنجاز الخدمات بسلاسة، وذلك في إطار برنامج الحكومة 2023 – 2026، وامتثالًا لمحور الأداء الحكومي والتحول الرقمي.

الجدير بالذكر أنه في إطار الجهود الحكومية المتواصلة لتطوير الخدمات الحكومية وإعادة هندستها، تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، شهدت 800 خدمة منها عمليات تطوير وإعادة هندسة في مختلف القطاعات الحكومية، استنادًا إلى المقترحات والملاحظات الواردة بشأن الخدمات الحكومية عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى «تواصل»، وملاحظات المستثمرين، وتقارير المتسوق السري لتقييم الخدمات الحكومية، فضلًا عن إطلاق أدلة إرشادية واتفاقيات مستوى خدمة، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز تجربة المستفيدين، ودعم مسار التحول الرقمي الحكومي.

وزير المالية والاقتصاد الوطني يستقبل المدير العام لمنظمة البكالوريا الدولية

استقبل الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، بحضور الدكتور محمد بن مبارك جمعة وزير التربية والتعليم، أولي بيكا هينونين المدير العام لمنظمة البكالوريا الدولية والوفد المرافق.

وخلال اللقاء، أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني حرص مملكة البحرين على مواصلة الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار، من خلال تعزيز وتوسيع مجالات التعاون مع المؤسسات التعليمية والأكاديمية العالمية الرائدة، منها برامج البكالوريا الدولية، بما يسهم في دعم إعداد وتنمية الكفاءات الوطنية، ورفع مستوى جاهزيتها لمواكبة متطلبات الاقتصاد الوطني ومسارات التنمية المستدامة، تحقيقًا للأهداف والتطلعات المنشودة.

كما جرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز آفاق التعاون، ومناقشة عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

بنك البحرين الوطني يستضيف جلسة حصرية لعملائه حول توجهات الأسواق

المنامة/البحرين: استضاف بنك البحرين الوطني مؤخرًا جلسة حصرية لعملائه بعنوان «نظرة شاملة على توجهات الأسواق». وجمع الحدث نخبة من كبار الخبراء الاقتصاديين لمناقشة أبرز العوامل المؤثرة في الأسواق المالية العالمية.

وشهدت الجلسة، التي أقيمت بدعوات حصرية، مشاركة خاصة من شركة نومورا، متمثلة في: ديفيد سيف كبير الاقتصاديين لأسواق الدول المتقدمة، ودومينيك بانينج رئيس استراتيجية الصرف الأجنبي لمجموعة العملات العشر الرئيسية. وقد قدّم كل منهما عرضين مباشرين تناولا فيهما مسارات الاقتصاد الكلي، وتحركات العملات، وأبرز التوجهات الهيكلية المتوقع أن ترسم ملامح الدورة الاقتصادية لعام 2026.

وركّز ديفيد سيف في تحليله على مشهد السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة، مستعرضًا التحولات في توجهات المصارف المركزية والضغوط المالية، وانعكاساتها على إعادة تشكيل توقعات النمو خلال العام. فيما تناول دومينيك بانينج أوضاع أسواق عملات مجموعة العشر (G10 FX)، محللاً تداعيات تباين مسارات أسعار الفائدة، والتحولات الجيوسياسية، وأنماط سيولة رؤوس الأموال، وما تفرضه من معطيات على المستثمرين والشركات خلال الأشهر القادمة.

وبهذه المناسبة، صرّح حسين المهري رئيس تنفيذي للمجموعة – أسواق المال والحلول المصرفية للعملاء في بنك البحرين الوطني قائلاً: «تعمل المؤسسات اليوم في بيئة تتطلب مستوى أعلى من الدقة والعمق في المعلومات التي تستند إليها عند اتخاذ قراراتها. إن استضافة خبراء الاقتصاد العالميين في البحرين لم يكن لعقد جلسة تعريفية أخرى بالأسواق، بل كان بهدف تمكين عملائنا من التفاعل المباشر مع خبراء يسهمون في صياغة المشهد الاقتصادي العالمي. وسنواصل تنظيم مثل هذه اللقاءات التي توفّر رؤى آنية حول مكامن الفرص المتاحة». وتعكس هذه الجلسة حرص بنك البحرين الوطني على تعزيز علاقته الاستشارية مع عملائه، عن طريق توفير تحليلات اقتصادية عالمية. ومن خلال شراكاته مع مؤسسات دولية مرموقة، يواصل البنك ترسيخ مكانته كمستشار موثوق يدعم المؤسسات في التعامل مع بيئة اقتصادية متغيرة ومليئة بالتحديات.

البحرين تترأس الاجتماع الـ 86 للجنة محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون

في إطار رئاسة مملكة البحرين للدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ترأس سعادة السيد خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي الاجتماع السادس والثمانين للجنة محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لعام 2026، والذي انعقد اليوم في المنامة بمشاركة معالي السيد جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وأصحاب المعالي والسعادة محافظي البنوك المركزية بدول المجلس.

وشهد الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز التعاون بين دول المجلس، أبرزها توصيات اللجان والفرق المعنية بنظم المدفوعات والإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي بدول مجلس التعاون وكذلك التقنيات في مجال القطاع المالي بدول المجلس. كما ناقشت اللجنة تبادل معلومات الأمن السيبراني للقطاع المصرفي والجهود المبذولة من دول المجلس في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.